129 سلسلة محاضرات الإمارات

مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

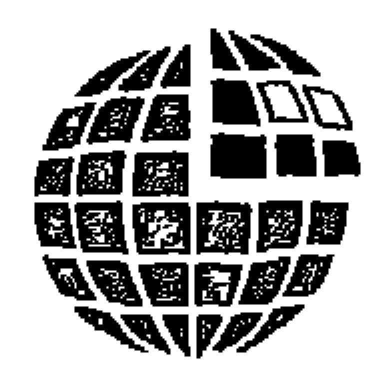
من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 129 -

مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2008

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-122X

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-237-9

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-238-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

كي تتمكّن دول العالم من مواجهة التهديدات المتعددة التي يتعرّض لها أمنها الوطني اليوم، لابد لها من تحقيق التعاون الدولي الوثيق فيما بينها، وكذلك العمل على تنسيق الاستراتيجيات الوطنية التي توظف كل عناصر القوة الوطنية. ويجب أن تقرّ هذه الاستراتيجية أنه لا توجد أداة مفردة يمكنها وحدها ردع النشاطات غير المشروعة أو تعطيلها أو منعها، للإرهابيين أو الجهات الناشرة proliferators، أو المتمردين، أو جماعات الجريمة المنظمة، أو غير ذلك من التهديدات عبر الحدود الوطنية؛ وأن توظيف تشكيلة منوعة من الوسائل بأسلوب منسّق قد يتمخّض عنه أفضل النتائج. لكن هناك أداة واحدة تبشّر بالخير، وبخاصة حين تستخدم بالتناغم مع أدوات السياسات الأخرى، وهي مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية.

تبعاً للهدف، يمكن أن تتحقق فاعلية مكافحة التمويل غير المشروع على ثلاثة مستويات: الردع، والوقاية، والتفكيك؛ فلتجميد أموال الإرهابيين مثلاً مفعول رادع في المتبرعين الرئيسيين، ما يدفع المموّلين إلى إعادة التفكير فيما يقدمونه من دعم بسبب العوائق التي يمكن أن تعانيها نشاطاتهم التجارية اليومية. ومع أن مكافحة تمويل الإرهاب لن تجفف كل الأموال المتوافرة بين يدي الإرهابيين، فإنها تعدّ وسيلة فعالة وكفؤة لتقليص البيئة التشغيلية لخصومنا، وذلك بجعل تمويل النشاطات غير المشروعة أمراً بالغ الصعوبة.

كما يعدّ القطاع المالي مصدراً استخباراتياً موثوقاً وأساسياً للمحققين الذين يتتبعون أثر الأموال من البداية وحتى النهاية؛ أي من مصادر التمويل إلى المشغلين المحتملين. ويساعد اقتفاء "أثر الأموال" السلطات في إحباط الهجمات، ومع صعوبة إلحاق عاهة مستديمة بالجماعات الإرهابية، يمكن لتعطيل معاملاتهم المالية أن يحدّ من قدرتهم على العمل.

ويعدّ انتشار الأسلحة، وبخاصة في مجالات تقنية الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، عملية مكلفة جداً. وكذلك، تحتاج عمليات التمرد إلى تمويل كبير، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى الجماعات الإرهابية المنظمة التي تحتاج إلى موارد هائلة للتدريب، والتجهيز، ودفع المصاريف التشغيلية؛ ورشوة المسؤولين؛ وإعانة أسر الأعضاء؛ وتأمين المواد، وترويج القضية علانية. ولأنه حتى الهجمات غير المكلفة مادياً تحتاج إلى تمويل، فيمكن للتدخلات الضيقة النطاق أن تحبط الإرهابيين بفاعلية إذا عجزوا عن الوصول إلى ما يحتاجون إليه من أموال في الزمان والمكان اللازمين.

وقد كان النجاح حليف هذه الجهود، والدليل على ذلك «الصعوبات التي واجهتها القاعدة في جمع الأموال وإعانة نفسها» في الأشهر الثمانية إلى الاثني عشر الماضية، كما صرّح مدير الاستخبارات القومية، مايك ماكونيل، في شباط/ فبراير 2008.[1]

ومذ هجمات 11 سبتمبر، تطوّر التهديد الإرهابي هيكلياً ومالياً. حيث يقدّر المركز القومي لمكافحة الإرهاب أن نحو 300 جماعة كانت متورطة في هجمات إرهابية عام 2006.[2] ويختلف هذا التمرّد العالمي اللامركزي جذرياً

عن تنظيم القاعدة الهرمي عام 2001. وقد انتقلت العلاقات المالية أيضاً نحو الخارج، مع تحكم نواة القاعدة ببعض الأصول، بينما يحصل بعض فروعها التابعة على موارد محلية. وقد عززت العولمة بشكل أسي تدفق المعاملات عبر النظام المالي الدولي، ما يسهّل جزئياً إجراء معاملات مشبوهة في العلن. ويتزايد قلق السلطات من هذه البنية المالية الرقمية المنتشرة في كل مكان، بعد أن أضافت التطورات التقنية أدوات جديدة لتحويل الأموال؛ على نحو "إم بيمينتس" M-payments عبر الهواتف الجوالة، ومواقع تحويل الأموال عبر الإنترنت، مثل كاش يو "cashU" و"إي-غولد E-gold".[3]

وفي الوقت نفسه، حالت الجهود الدولية دون تمكّن الإرهابيين، والجهات الناشرة، وغيرها من القوى غير المشروعة، من استخدام القطاع المالي الرسمي، وأجبرتهم على إيجاد طرائق أقل كفاءة، وغير مباشرة، أو قنوات غير رسمية، لتحويل الأموال. وقد عوّضت الجماعات الإرهابية ذلك بطرق مبتكرة، مثل تمرير الأموال من خلال حسابات النساء القريبات، أو الفروع المحلية التابعة لمؤسسات وجمعيات خيرية مشبوهة، وباستخدام الناقلين couriers والحوالات، وهو نظام غير رسمي لتحويل الأموال. ومع أن سلطات مكافحة الإرهاب تكيفت مع هذه التحديات، يعدّ استخدام الإرهابيين للمؤسسات الخيرية مسألة حساسة، وبخاصة أن العطاء الخيري يعدّ ركناً من أركان الإسلام (الزكاة) وقيمة عالمية تتكامل مع جهودنا الدبلوماسية الدولية.

وإيران، على وجه الخصوص، متورطة عميقاً في التمويل غير المشروع. وهي توظف إجراءات مالية خادعة لتمويل برامجها الصاروخية والنووية

السرية، ما جعل المجتمع الدولي يفرض عقوبات اقتصادية على عديد من المصارف الإيرانية المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات، بسبب دورهم في أنظمة التمويل هذه.[4] وإيران متورطة فعلياً أيضاً في تمويل شتى الجماعات الإرهابية والعناصر المتمردة في العراق وأفغانستان، ما يهدّد الأمنين الإقليمي والدولي بخاصة.

التهديد الذي ينطوي عليه تمويل الإرهاب

من سمات التهديد الإرهابي اليوم انتشاره، ولامركزيته، وصعوبة مكافحته. وبعد أن اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إجراءات صارمة ضد تمويل الإرهابيين، تغيّرت كذلك الوسائل التي تجمع بها الجماعات الإرهابية الأموال، وتدّخرها، وتنقلها؛ وذلك بطرق عرقلت غالباً جهود الحكومات.

ولعل أهم تحوّل في تمويل الإرهابيين في السنوات الأخيرة يرتبط بتغيرات أشمل طرأت على طبيعة التهديد الإرهابي نفسه. فقبل أحداث 11 سبتمبر، موّلت القاعدة وتحكمت بالعمليات (على نحو هجمات 11 سبتمبر والسفارة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في أفريقيا) مباشرة من قاعدتها في أفغانستان.[5] واليوم، يتزايد تمويل الخلايا الإرهابية المحلية المتكاثرة ذاتياً باستخدام عائدات النشاطات الإجرامية، أو الأموال الشخصية، أو إعانات الرفاهية.

فلو تأملنا تفجيرات نظام المواصلات في لندن في السابع من تموز/ يوليو 2005 لوجدنا أن السلطات البريطانية خلُصت إلى أن الهجمات التي قُدّرت

تكلفتها بأقل من 8000 جنيه إسترليني تمت بتمويل ذاتي (برغم الصلة بين الخلية التي نفذت المخطط والقاعدة). وأفاد أحد أفراد الخلية أن غالبية الأموال كانت حصيلة تهرّبه من سداد قرض شخصي قيمته 10 آلاف جنيه إسترليني، ومن السحب على المكشوف من حساباته المصرفية المتعددة.[6]

وتوفر العولمة والتقنية فرصاً تسهيلية متساوية للأغراض المشروعة وغير المشروعة على السواء، ما يؤثر بدوره وبشكل رئيس في تمويل الإرهاب. وقد تزايد بشكل مثير حجم الأموال المتدفقة عبر النظام المالي الدولي في السنوات الأخيرة. فبحسب أرقام صندوق النقد الدولي، أرسل العمال الأجانب 113 مليار دولار أمريكي إلى بلدانهم الأم عام 2000. وبحلول عام 2006، تضاعف الرقم أكثر من مرتين؛ إذ وصل إلى 255 مليار دولار أمريكي.[7] ولا يعدّ تحديد نسبة تمويل الإرهاب الضئيلة نسبياً من مليارات الدولارات تلك مهمة سهلة، لأن التقنيات الجديدة غيّرت الطريقة التي تُحوَّل بها الأموال فعلياً من قبل الإرهابيين وغير الإرهابيين على السواء. فتقنية "إم بيمينتس"، لتحويل الأموال إلكترونياً عبر الهواتف الجوالة، تتزايد أهميتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحويل الأموال وادخارها عبر الأنظمة العاملة على الإنترنت. وفي البلدان التي لا يكون القطاع المالي الرسمي فيها قوياً (كما هي الحال في كثير من الدول الأفريقية) يعدّ استخدام الهواتف الجوالة لتحويل الأموال خياراً جذاباً جداً.[8]

وبالمثل، أحدثت الإنترنت تغيرات حقيقية في أساليب تمويل الإرهاب، لأنها توفّر طريقة اتصال رخيصة وسريعة وكفؤة ومأمونة نسبياً، تولّد بفاعلية وسيلة لا تنقطع لأولئك المتطرفين ذاتياً الذين يتصلون بالإنترنت،

ويتواصلون وغيرهم من الجهاديين المتماثلي التفكير عبر غرف الدردشة وساحات الحوار الإلكترونية message boards. فعلى سبيل المثال، قدّر تقرير أصدرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 أن «استخدام الجماعات على اختلاف أطيافها للإنترنت بغية الحصول على الدعم اللوجستي والمالي سيزداد». وفي الواقع، تُمكّن التقنية والعولمة الجماعات الصغيرة المعزولة ليس من الاتصال فحسب، بل ومن جمع الموارد لشن هجمات من دون الحاجة إلى إنشاء تنظيم إرهابي.[9]

ويزداد تورّط الإرهابيين أيضاً في النشاطات الإجرامية، وجلّها تقريباً في تجارة المخدرات. ويحذّر مسؤولو تطبيق القانون من أن ما يصل إلى 60٪ من المنظمات الإرهابية مرتبط، بشكل أو بآخر، بتجارة المخدرات.[10] ولا عجب في أن السبب الأهم لتعلّق الإرهابيين بتجارة المخدرات هو الربح. إذ تقدّر الأمم المتحدة أن إيرادات تجارة المخدرات دولياً تبلغ 322 مليار دولار أمريكي سنوياً، ما يجعل المخدرات هي النشاط غير المشروع الأشد ربحاً.[11] وفي أفغانستان، تبيّن من دفتر أستاذ محاسبي تمت مصادرته في أثناء غارة شُنت أن إيراد مبيعات 81 طناً من الهيروين في عشرة أشهر وصلت إلى 169 مليون دولار أمريكي.

إلى ذلك، مازالت الجماعات الإرهابية تتمتع بشتى الملاذات الآمنة في مختلف أنحاء العالم، حيث يمكنها جمع الأموال والاتصال والتخطيط والتجنيد والتدريب، كل ذلك بنسبة أمان لا بأس بها.[12] وأبرز تلك الأماكن، وفق منظور الولايات المتحدة الأمريكية، المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان، التي تحولت إلى ملاذ آمن للقاعدة وطالبان أواخر عام

2001. أما في أفريقيا، فتعدّ منطقة عبر الصحراء والصومال ملاذات آمنة للقاعدة وأتباعها، بينما تعدّ منطقة شرق آسيا بيئة تشغيلية مريحة للجماعة الإسلامية ومجموعة أبو سياف.[13]

وقد تمكّن كل من حزب الله وحماس من استغلال منطقة المثلث الحدودي في أمريكا اللاتينية ذات الحكم الضعيف للقيام بنشاط غير مشروع بهدف جمع الأموال لتنظيميهما. إلى ذلك، وبحسب ما ذكرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الإرهابيين ينظرون إلى العراق الآن على أنه «ملاذ آمن محتمل، ويحاولون جعل الأمر واقعاً».[14] وإلى جانب هذه الملاذات الآمنة، هناك دول راعية للإرهاب تواصل نشاطاتها في دعم الشبكات الإرهابية، ما يزيد جذرياً التهديد الإرهابي القائم أصلاً.

التهديد الذي تنطوي عليه إيران والإرهاب

يظل التمويل غير المشروع، الذي تقوم به الجماعات الإرهابية والأنظمة المارقة، تهديداً خطيراً يواجه الأمن الوطني. ولعل إيران اليوم هي القوة الأخطر في ميدان التمويل غير المشروع، نظراً إلى تورط النظام في سلسلة واسعة من النشاطات التي لا تهدد سلامة النظام المالي فحسب، بل والأمن الدولي بشكل أعم. ويبقى برنامج إيران النووي طبعاً مبعث قلق كبير.

ومع أنه لم يعد لدى إيران برنامج أسلحة نووية سري، حسبما قدّرت الاستخبارات القومية التابعة للولايات المتحدة عام 2007، فلا يعني ذلك أنه ما من سبب يدعونا إلى القلق. فقد أعلنت إيران أنها تواصل المضي قدماً في

نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة. وإذا اختارت إيران استئناف برنامجها التسليحي، يمكنها تحويل المادة الانشطارية الناتجة إلى قنبلة نووية سريعاً.[15]

أضف إلى ذلك أن إيران غارقة أيضاً في دعم شتى الجماعات الإرهابية. وقد وصف مسؤولون أمريكيون النظام الإيراني بأنه "المصرف المركزي للإرهاب" في العالم، وزعموا أن طهران خصصت في موازنتها رقماً مكوناً من تسع خانات لدعم الإرهاب.[16] ولذلك هي ترسل ملايين الدولارات إلى شتى الجماعات سنوياً. وللإيضاح، تزيد مدفوعاتها السنوية إلى حزب الله وحده على 200 مليون دولار أمريكي. وإلى ذلك، استخدمت إيران مؤسساتها المالية المملوكة للدولة كي تغدق هذه الأموال، ما يوضح أن دعمها للإرهاب هو جزء من السياسة الرسمية للحكومة.[17]

والجماعات الأخرى التي تتلقى دعم إيران موثقة جيداً، ابتداء بجماعات الإرهابيين والمتمردين في العراق وأفغانستان، وانتهاء بحزب الله في لبنان وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ووفقاً للاستخبارات الكندية، «أُفيد في شباط/ فبراير 1999 أن الشرطة الفلسطينية اكتشفت وثائق تدلّ على تحويل 35 مليون دولار أمريكي من جهاز الاستخبارات الإيرانية إلى حماس، ويقال إن القصد من تلك الأموال تمويل نشاطات ضد أهداف إسرائيلية».[18]*

لكن الدعم الإيراني للإرهاب يتجاوز عالم المال؛ فالعملاء الإيرانيون متورّطون منذ زمن بشكل مباشر - بأنفسهم، وبالتنسيق مع شبكات حزب

---

* إن الأوصاف والمعلومات الواردة في النص تعبر عن رأي الكاتب وحده.

الله – في أعمال إرهابية تتعدّى النشاطات الإرهابية التي ينفذها وكلاؤها بشكل مستقل. والعملاء الإيرانيون مشهورون جداً بأعمال المراقبة لشن هجمات محتملة ضد مصالح أمريكية، على الأراضي الأمريكية وخارجها. وعلاوة على ذلك، تضمنت أشكال الرعاية التي اشتهرت بها لمنظمات فلسطينية، مثلاً، أعمال التدريب ومتعلقاته.[19] وبعد زمن قصير من اندلاع الانتفاضة الثانية، في أيلول/ سبتمبر 2000، عهدَ النظام آنذاك إلى قائد العمليات عماد مغنية نفسه أمر مساعدة الجماعات الفلسطينية المسلحة. وبحسب مسؤول أمريكي سابق في إدارة الرئيس بيل كلنتون "تلقى مغنية أوامر من طهران للعمل مع حماس"، وعُهدت إليه مهمة مساعدة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أيضاً.

وبالمثل، وفقاً لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن لقوات القدس الإيرانية –وهو جناح تابع لقوات حرس الثورة الإسلامية– "تاريخاً طويلاً" من تقديم كافة أشكال الدعم إلى حزب الله، بما في ذلك التدريب والتوجيه والسلاح، بالإضافة إلى إدارة مخيمات تدريبية في لبنان. وقد درّبت قوات القدس ما يزيد على 3000 عنصر لحزب الله في منشآتها بإيران، كما لعبت دوراً مهماً في إعادة تسليح حزب الله في أعقاب حربه مع إسرائيل عام 2006.[20]

وفي مكان آخر من العالم، أدانت محكمة أذربيجانية 15 شخصاً تدعمهم إيران بتهمة الخيانة في كانون الأول/ ديسمبر 2007، ومنها التخطيط لإطاحة الحكومة في إطار السعي إلى تأسيس نظام شيعي. كما أدينت الخلية بالتزييف وحيازة الأسلحة والمخدرات. وبحسب مسؤولين في الأمن المحلي، سافر اثنان من أعضاء تلك الخلية إلى إيران، وتلقوا التدريبات والتجهيزات والخرائط؛ وأكثر

من 10 آلاف دولار أمريكي لتمويل نشاطاتهم. إلى ذلك، ثمة اعتقاد أن الخلية مرّرت إلى الاستخبارات الإيرانية معلومات عن نشاطات أمريكية وبريطانية وإسرائيلية في أذربيجان.[21] وتعدّ القضية الأذربيجانية أيضاً دليلاً على أسلوب إيران في استخدام مواطئ قدم إنسانية ودبلوماسية غطاءً لعمليات قوات حرس الثورة الإسلامية أو جهاز الاستخبارات الإيرانية. ويُقال إن زعيم الخلية المُدانة كان يدير مؤسسة خيرية مشبوهة في باكو.

وقد جرى أيضاً توثيق قضايا أخرى للنشاط الإيراني في بلدان أجنبية. ففي عام 1998، كتبت مجلة **تايم** *Time* تقريراً عن قضية رصد إيراني لمصالح غربية في كازاخستان.[22] وفي عام 1997، أشار تقرير لوكالة الاستخبارات الدفاعية نشرته صحيفة **واشنطن تايمز** *Washington Times* إلى مخططات إيرانية مفصلة تستهدف مصالح أمريكية في طاجكستان، وتتضمن المخططات قيام عملاء إيرانيين بعمليات اختطاف وتهديد ومراقبة دبلوماسيين أمريكيين.[23]

وفي كانون الثاني/ يناير 2008، أدانت الحكومة البحرينية خلية من خمسة أعضاء بتهمة النشاطات الإرهابية.[24] وقد أُدين المتهمون بتهم متنوعة، منها تلقّي المتفجرات، والتدرب على السلاح، والمشاركة في أعمال إرهابية في الخارج، وتمويل إرهاب يستهدف "دولاً صديقة". ولم يُلق القبض على اثنين من المتهمين، بحريني وقطري (تقول السلطات البحرينية إنهما في أفغانستان) فحُكم عليهما غيابياً. وقد ركّزت التغطية الإعلامية المحدودة للقضية على الأحكام الخفيفة التي صدرت بحق المتهمين؛ وهي عقوبة السجن ستة أشهر. وفي الواقع، قال أحد محامي الدفاع بعد المحاكمة إن «عقوبة السجن ستة

أشهر لا شيء، ونحن نعدّها حكماً بالبراءة». ومن جانبهم، عبّر المدعون العامّون عن أسفهم للعقوبة الخفيفة ولعدم قدرتهم على الاستئناف.[25]

لكن ما ضاع وسط التغطية هو الدور المهم الذي لعبته إيران سراً أو علانية. وبحسب المحققين البحرينيين، سافر عديد من أفراد الخلية من البحرين إلى أفغانستان عبر إيران؛ حيث سافروا إلى طهران أولاً، والتقوا عدداً من الأفراد التابعين للقاعدة في المطار؛ ومن ثم قام وسطاء القاعدة بتمرير أعضاء الخلية "من شخص إلى آخر" حتى وصولهم إلى معسكرات التدريب في أفغانستان. وقد نجحت محاكمة أحد الأشخاص الذين عادوا إلى البحرين بعد معرفة أنه سافر إلى أفغانستان لمحاربة قوات التحالف.[26] وليس لدى السلطات البحرينية معلومات فيما إذا كانت الحكومة الإيرانية قد سهّلت سفر أعضاء الخلية إلى أفغانستان. لكن في ضوء صحيفة سوابق النظام، يستحق احتمال تورط إيران مع الخلية مزيداً من التقصي.

وقد خلُصت لجنة أحداث 11 سبتمبر إلى أن المسؤولين الإيرانيين كانوا في الغالب يساعدون أعضاء القاعدة للوصول إلى أفغانستان بتسهيل سفرهم عبر إيران. وقد صدرت الأوامر إلى حرس الحدود بألا يختموا جوازات سفر أعضاء القاعدة، والغرض المفترض من ذلك ألا تشكّ حكومات بلادهم بأنهم سافروا إلى أفغانستان. ومع أن اللجنة لم تتوصل إلى دليل يثبت أن إيران كانت "على علم بالتخطيط لما أصبح فيما بعد هجمات 11 سبتمبر"، فإنها ألقت الضوء على "دليل دامغ" على تسهيل إيران سفر ما بين ثمانية وعشرة خاطفين إلى أفغانستان عبر إيران. وهناك "دليل ظرفي" أيضاً على أن كبار عملاء حزب الله كانوا "يتتبعون عن كثب" بعض رحلات الخاطفين إلى إيران أواخر عام

2000.[27] وفي ضوء هذه النتائج، يثير التحقيق البحريني الذي اكتشف مرور عملاء القاعدة إلى داخل إيران وعبرها، وهي بلد يحكم قبضته على حدوده، تساؤلات حقيقية حيال دعم إيراني ضمني للقاعدة، إن لم يكن صريحاً.

ولتوضيح مقدار مثل هذا الدعم، الذي هو جزء من السياسة الرسمية للحكومة، نشير إلى أن إيران استخدمت مصارف مملوكة للدولة، بما فيها المصرف المركزي، لتسهيل تمويلها للإرهاب ولبرنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل. وقد استخدمت إيران بنك صادرات وسيلة مفضلة لتحويل الأموال إلى تنظيمات على نحو حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فمن عام 2001 إلى 2006 مثلاً، حوّلت إيران 50 مليون دولار أمريكي إلى جبهات حزب الله في لبنان، بإرسال الأموال إليها من مصرفها المركزي عبر البنك التابع لبنك صادرات في لندن.[28]

وقد وُضع بنك صباح، المملوك للدولة في إيران، على القائمة السوداء لتقديمه خدمات مالية "واسعة" لهيئات إيرانية متورطة في نشاطات مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. وإيران منخرطة أيضاً في تشكيلة منوّعة من الحيل المراوغة لإخفاء طبيعة نشاطاتها الشريرة. وقد شارك بنك صباح في "سلسلة من الممارسات المالية الخادعة في محاولة منه لتجنّب الانكشاف"، ومنها طلبه حذف اسمه من المعاملات التجارية الدولية.[29]

وكذلك، استخدمت إيران المؤسسات الخيرية والمنظمات الواجهة front-organizations من أجل تحويل الأموال لأغراض إرهابية. فمثلاً،

أقرّت "مؤسسة الشهيد" (بنياد شهيد)، وهي مجموعة إيرانية شبه حكومية يرأسها محمد حسن رحيميان، بإرسال أموال خيرية إلى عائلات الانتحاريين. وبحسب التقارير الصحفية، فقد موّلت إيران تقليدياً جماعات فلسطينية منشقة في مخيمات اللاجئين في لبنان، بمن فيهم منير مقدح، عبر مؤسسة شهداء فلسطين.[30]

العقبات التي تقف في وجه مكافحة التمويل غير المشروع

غالباً ما كانت جهود الحكومة الأمريكية الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع تواجَه بقدر كبير من الشك. فذكر العقوبات الاقتصادية (وهي أداة رئيسية من أدوات الحكومة في هذا المجال) يستحضر غالباً ذكريات العقوبات الفاشلة ضد العراق، وهي التي سادت تسعينيات القرن العشرين. وقد أنتجت هذه العقوبات كارثة إنسانية في العراق وفشلت في التأثير في صدام حسين ونظامه.[31] وكما قال دبلوماسي أوربي: «يستذكر الناس العراق ويعتقدون أنه سبق لهم رؤية مثل هذا الأمر من قبل».[32]

وقد واجهت الاستراتيجية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، لزيادة الضغط المالي على إيران، والتي أُدخلت أوائل عام 2006، عدداً من العقبات التي تتعدى مسألة المخاوف الإنسانية. وكان مجلس الأمن الدولي السبيل الأوضح للعقوبات الجديدة، لكن كانت هناك تحديات كبيرة؛ فالولايات المتحدة هي العضو الدائم الوحيد المؤيّد للعقوبات في المجلس، ولابد من توافق الآراء ليتخذ المجلس قراره؛[33] لكن روسيا والصين بخاصة كانتا من المعارضين بشدة للعقوبات. وفي شباط/ فبراير 2006، حذّر أندريه

دينيسوف، السفير الروسي في الأمم المتحدة، من أن العقوبات قد تعطي نتائج عكسية، وأشار إلى أن «إيران تعدّ أحد كبار مزودي النفط والغاز، ما سيشكل ضربة قاصمة لسوق الطاقة العالمية».[34] ومن خلال التجارة التي وصلت عام 2005 إلى 18 مليار دولار أمريكي، بين أعضاء مجلس الأمن وإيران، يسهل علينا فهم هذا التردد.[35]

وكان من الصعب إقناع الدول الأخرى بالانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات تجارية واسعة ضد إيران خارج منظومة الأمم المتحدة، حيث عارض ذلك شركاء إيران التجاريون الرئيسيون الذين لا بد من الحصول على دعمهم لإحداث أثر اقتصادي جدي. فالحكومة اليابانية، مثلاً، انتابها القلق من أن تؤثر مشاركتها في العقوبات في إمداداتها النفطية المهمة ودورها المحتمل في تطوير حقول النفط الإيرانية.[36] ولم تكن مهمة إلحاق الأوربيين بالركب سهلة أيضاً، لأن الاتحاد الأوربي كان أكبر شركاء إيران التجاريين، حيث تصل نسبة واردات إيران من الاتحاد الأوربي إلى 25٪، وصادراتها إليه 40٪.[37] وهكذا، قابل الاتحاد الأوربي ضغط الولايات المتحدة الأمريكية للموافقة على العقوبات ضد إيران بالتردد، لأنها تعني فقدان الوظائف داخل دول الاتحاد. وأحس الاتحاد الأوربي، والدول الأخرى كالصين، أن العقوبات ستأتي بنتائج عكسية، لأن الدول الأخرى والشركات والمصارف، ستستأنف أعمالها التجارية من إيران مهما حصل.

وغالباً ما كانت الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل الإرهابي تُقابَل بمعارضة جدية أيضاً. وفي الواقع، أخذ هذا الشك يتزايد في السنوات الأخيرة، ولعل من أسباب ذلك أن تنفيذ الهجمات الإرهابية غدا أقل تكلفة.

فهجمات 7 تموز/ يوليو 2005 الإرهابية ضد نظام المواصلات في لندن أسفر عن مقتل 52 شخصاً من الضحايا الأبرياء، لم تتجاوز كلفة تنفيذه 15 ألف دولار أمريكي. أما هجوم عام 2000 على المدمرة الأمريكية يو. إس. إس. كول في اليمن، والهجمات المنفذة ضد قطار مدريد عام 2004، فلم تكلف الإرهابيين سوى 10 آلاف دولار أمريكي تقريباً لكل من الحادثتين؛ حتى إن هجمات 11 سبتمبر (وهي الخطة الإرهابية الأضخم في التاريخ) كلفت أقل من 500 ألف دولار أمريكي.

ولسوء الحظ، يعدّ قطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية كلياً أمراً مستحيلاً؛ ما يجعل الجهود الهادفة إلى مكافحة التمويل الإرهابي أمراً لا طائل منه، وبخاصة مع إمكانية شنّ هجمات إرهابية بتكلفة منخفضة جداً.

وقد تعرضت جهود حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، إلى النقد أيضاً لأنها تفتقد صفة الإلحاح، مع انخفاض عدد التصنيفات designations ومبالغ الأموال المجمدة. وغالباً ما تراءى للناس أن هذه التصنيفات العلنية ما هي إلا الحصيلة الإجمالية لجهود الولايات المتحدة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب. وليس ثمة تقدير كبير للمدى الذي ترتبط به هذه التصنيفات العلنية مع طرق منتجة أخرى لمكافحة تمويل الإرهاب، كالدبلوماسية مثلاً، وتطبيق القانون، والنشاطات السرية، وتجميع المعلومات الاستخباراتية.

وتسهم الحكومة أحياناً في ترسيخ هذا الاعتقاد الخاطئ. فمثلاً، يضم تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب عام 2006، المكوّن من 335

صفحة، قسماً يتناول "مكافحة الإرهاب على الجبهة الاقتصادية"، ويعرض مخططاً شاملاً لجهود الحكومة الناجحة في منع تمويل الإرهابيين وأتباعهم، لكنه لا يأتي على ذكر أي أدوات أخرى تستخدم في مكافحة تمويل الإرهاب؛ ما يوحي للناس بأن الإجراءات العلنية، كالتصنيفات مثلاً، ما هي إلا الحصيلة الإجمالية للجهود الأمريكية والدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بينما هي في الواقع أبرزها فحسب.[38]

الإجراءات الأمريكية والدولية ضد التمويل غير المشروع

قررت الولايات المتحدة الأمريكية، برغم المعارضة التي واجهتها والتناقضات الغريبة أحياناً، اتخاذ إجراءات حازمة في مكافحة التمويل غير المشروع؛ فبادرت مع حلفائها إلى اتخاذ خطوات عديدة لتدعيم الجهود الدولية في هذا المجال الحساس منذ اعتداءات 11 سبتمبر. ومع أن الولايات المتحدة تفرض عقوبات تجارية شاملة على إيران من عام 1995، تمنع بموجبها الشركات والأفراد الأمريكيين بعامة من ممارسة الأعمال التجارية مع إيران، فقد انكبّت على حملة جديدة ضد إيران عام 2006.[39] وكانت وزارة الخزانة الأمريكية في صلب هذه الاستراتيجية الجديدة التي تمحورت حول استخدام الإجراءات المالية الموجَّهة أو "العقوبات الذكية".

وخلافاً للعقوبات التجارية العريضة التقليدية، تركز الإجراءات المالية الموجّهة على الهيئات والأفراد المنخرطين في نشاط خطير أو غير مشروع بدلاً من استهداف البلد كله. ويمكن جعل الإجراءات المالية الموجّهة تستهدف «خصيصاً الأفراد، وكبار أعضاء النظام، والشركات الواجهة، والمؤسسات

المالية والخيرية الفاسدة».[40] وقد صُممت هذه الإجراءات بحيث تكون معادية للنظام، وصديقة للشعب؛ ما يلحق الضرر بالهيئات المصنفة، وليس بالمدنيين الأبرياء.[41] وقد تم تنفيذ الإجراءات المالية الموجَّهة تدريجياً، ما منح إيران فرصاً عديدة لتغيير سلوكها، بدلاً من تعزيز الإجراءات. وتمثّل العقوبات الاقتصادية الموجّهة أقوى الوسائل غير العسكرية الرامية إلى تغيير سلوك طهران.

واستطاعت وزارة الخزانة لعب هذا الدور الرئيسي، المتمثل بزيادة الضغط المالي على إيران جزئياً بفعل الصلاحيات الجديدة التي أُنيطت بهذه الوكالة الحكومية في حزيران/ يونيو 2005، بموجب الأمر التنفيذي رقم 13382 الذي يمنح وزارة الخزانة القدرة على تصنيف هيئات ومؤسسات متورطة بنشر أسلحة دمار شامل، وبالتالي تجميد أصولها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقطع علاقاتها بالنظامين المالي والتجاري في الولايات المتحدة. وقد أُستخدم هذا الأمر، إلى حد كبير، لاستهداف المحاولات الإيرانية الرامية إلى حيازة أسلحة دمار شامل، حيث تم تصنيف 19 هيئة وشخصاً إيرانيين حتى الآن.[42]

وقد استخدمت وزارة الخزانة هذه الإجراءات لتضع على القائمة السوداء عديداً من الهيئات والشخصيات الإيرانية. وكانت إجراءاتها تنصبّ حتى هذا التاريخ على أولئك المتورطين في برامج إيران النووية والصواريخ البالستية، حيث تم تصنيف ما يزيد على 20 هيئة وفرداً إيرانيين رئيسيين، بموجب الأمر التنفيذي 13382. وقد أتاح هذا الأمر لوزارة الخزانة الحصول على الصلاحيات نفسها لتطبيقها ضد شبكات نشر أسلحة الدمار الشامل، تماماً كما فعلت ضد الإرهابيين.[4]

ومن الجهات المصنفة بنك صباح الإيراني الحكومي، الـذي تـم وضـعه على القائمة السوداء بسبب توفيره خدمات ماليـة "واسـعة" لجهـات إيرانيـة متورطة في نشاطات تتصل بأسلحة الدمار الشامل. وقد شارك بنـك صـباح أيضاً في «سلسلة من الممارسات الماليـة الخادعـة بهـدف تجنـب الانكـشاف»، ومنها طلب حذف اسـمه مـن المعـاملات التجاريـة الدوليـة.[44] وفي تـشرين الأول/ أكتوبر 2007، مُنع بنك صادرات الإيـراني مـن الوصـول إلى النظـام المالي الأمريكي كله، لتسهيله دعم جماعات إرهابية متعددة.[45]

ولتنجح الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها، لم يكـن عليهـا إقنـاع الحكومات الأجنبية فحسب، بل والشركات غير الأمريكية لتنضمّ إلى المسعى الأمريكي. وكان إقناع القطاع الخاص للمشاركة في هذه الحملة تحدياً من نوع خاص يثير الإحباط، وذلك نظراً إلى القيود التي تحد من تطبيق الاختـصاص القـضائي الأمريكـي عـلى هيئـات غـير أمريكيـة. وانهمكـت وزارة الخزانـة الأمريكية في الاتصال بحكومات أجنبية والقطاع الخاص؛ والتقى مسؤولون كبار في وزارة الخزانة نظراء لهم حكوميين من "عشرات البلـدان"، وفي أكثـر من 40 مصرفاً غـير أمريكـي.[46] ولخّـصت وزارة الخزانـة في هـذه الجلـسات سلسلة النشاطات الإيرانية الماليـة المخادعـة التـي تـدلّ عليهـا أفعـال تلـك الهيئات الإيرانية الموضوعة على القائمة السوداء.[47] وأفادت وزارة الخزانة بأن ممارسات إيران التجارية تجعل من الصعب تطبيـق مبـدأ "اعـرف عميلـك* know your customer".[48]

---

* يستخدم هذا المبدأ في سياق السياسات المصرفية الدولية، ويستلزم من المصارف أن تكون واعية لنـشاطات عملائها، وأن تبلغ السلطات المالية الوطنية بأي نشاطات مشبوهة. وأحد أهداف هذه السياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (المترجم)

وعلاوة على ذلك، حذّر الوزير بولسن قائلاً: «إذا كنت تتعامل تجارياً مع إيران، فاحتمالات كونك تتعاطى هذه الأعمال، بطريقة أو بأخرى، مع قوات حرس الثورة الإسلامية متزايدة»، وهو احتمال يبعث على القلق، نظراً إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمة شبه العسكرية في نشاطات إيران في مجال الإرهاب والانتشار.[49] وقد جعل وصول إيران المباشر إلى النظام المالي الدولي، بوصفها دولة ذات سيادة، هذا الأمر ممكناً.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على الاستفادة من مجلس الأمن الدولي، حيثما أمكن، لزيادة الضغط المالي على إيران. وفي أعقاب الضغط الأمريكي المركّز داخل مجلس الأمن الدولي، تمت الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن الدولي 1737 في كانون الأول/ ديسمبر 2006.[50] ويفرض هذا القرار، الذي رعته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، عقوبات على إيران لفشلها في وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم.[51] وقد تبع ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1747، الذي شدد العقوبات المفروضة أصلاً فيما يتصل بمواصلة البرنامج النووي الإيراني. ومرة أخرى، وبفعل الجهود الأمريكية، تم تبني القرار بالإجماع في 24 آذار/ مارس 2007.[52] وعلاوة على ذلك، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1803 في 3 آذار/ مارس 2008 بعد نحو ثمانية أشهر من المفاوضات. ويستند القرار 1803 إلى القرارين السابقين بتوسيع القائمة السوداء التي تضم الجهات والأفراد ذوي الصلة ببرنامج إيران النووي؛ وحظر بيع النظام أي مكونات ذات استخدام مزدوج؛ ودعوة الدول الأعضاء إلى تفتيش الشحنات cargo الواردة إلى إيران أو الصادرة منها؛ وحثّ الدول على "توخي الحذر" في أي حوافز تجارية أو ضمانات تسعى إلى إتمامها مع إيران.[53] ولعل أهم ما في القرار أنه يدعو المؤسسات

المالية إلى توخي حذر مماثل فيما يتعلق بتعاملاتها مع مصارف إيرانية، وبخاصة بنك صادرات وبنك مللي.

ومع اكتساب الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة الضغط الاقتصادي على إيران زخماً جديداً عام 2006، عززت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي جهودهما لمكافحة تمويل الإرهاب فور حدوث اعتداءات 11 سبتمبر. فمنذئذ، استخدمت الولايات المتحدة استراتيجية حازمة ومتعددة الوجوه لمعالجة قضية تمويل الإرهاب؛ حيث جمّدت وزارة الخزانة أصول مموّلِين وشبكات دعم، وصنّفت علانية نحو 400 شخص وهيئة بوصفهم إرهابيين. وينتمي هؤلاء المصنفون إلى سلسلة واسعة من الجماعات، أبرزها حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والقاعدة وتابعوها. وفي هذه الأثناء، استندت وزارة العدل الأمريكية إلى نظام "الدعم المادي" الأساسي لمحاكمة كثير من الأفراد والهيئات لتمويلهم تنظيمات إرهابية.

وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، سهّل قانون الوطني الأمريكي Patriot Act على الحكومة الأمريكية الادّعاء على أفراد يُشتبه بتمريرهم الأموال إلى الإرهابيين. وقبل إقرار قانون الوطني، كان في وسع الناس الذين يديرون شركات غير مرخصة لتحويل الأموال – ومنها العاملة في إرسال الحوالات – أن يدّعوا أنه لا علم لهم بشروط الترخيص الحكومية؛ إذ صعّب قانون الوطني على هذه الأنواع من الشركات ادعاء الجهل بأن اشترط أن يكون العاملون في شركات تحويل الأموال على إلمام بشروط الترخيص.[54]

كما أجرت الحكومة الأمريكية تغييرات تنظيمية وهيكلية صُممت لتحسين قدراتها على مكافحة تمويل الإرهاب. حيث أسس مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI فرعاً خاصاً في مقره العام، يُعرف باسم قسم عمليات تمويل الإرهاب، للتركيز حصرياً على هذه المسائل والمساعدة في توجيه وتنسيق تحريات مكاتبه الميدانية الـ56. كما أسست وزارة العدل الأمريكية مكتباً ضمن قسم مكافحة الإرهاب فيها لمعالجة هذه المسائل. ولعل أهم إجراء أُتخذ هو أن وزارة الخزانة، التي جُرّدت تقريباً من قدراتها على التنفيذ مع إعادة التنظيم التي جرت عام 2003 وأدت إلى إنشاء وزارة الأمن الداخلي، بدأت تعزيز جهودها من جديد. وفي عام 2004، أنشأت الوزارة مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية برئاسة وكيل وزارة. ويضمّ المكتب ذراعاً استخباراتياً شُكّل حديثاً؛ هو مكتب الاستخبارات والتحليل.[55]

وهنا، لابد من توجيه الشكر والتقدير لعديد من المنظمات الدولية على الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة تمويل الإرهاب في أعقاب 11 سبتمبر. وقد لعبت منظمتان دوليتان على وجه الخصوص: الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF أدواراً رئيسية في المساعدة بزيادة الاستجابة العالمية منذ 11 سبتمبر. وفي السنوات القليلة الأولى التي تلت تلك الهجمات، كان ما يُعرف بقائمة الـ1267 الصادرة من الأمم المتحدة جزءاً مهماً من الجهد الدولي الرامي إلى استهداف القاعدة وتابعيها. وفي أواخر عام 2003، كان نحو 300 من أعضاء وهيئات طالبان والقاعدة موضوعين على "قائمة القرار 1267" الخاص بالأمم المتحدة. وقد تم الطلب من كافة أعضاء الأمم المتحدة تجميد الأصول المالية للهيئات المصنفة، وفرض قيود على سفرها وبيع

السلاح لها. وفي الحقيقة، كان قرار الأمم المتحدة، الذي تمت الموافقة عليه عام 1999، من بين آليات الاستجابة الأولية لهجمات 11 سبتمبر.[56]

ومع أن الموافقة على القرار تمت أصلاً في إطار سعي لم يحالفه النجاح، بهدف الضغط على طالبان لطرد القاعدة، فلا ريب في أن إدراج طالبان والقاعدة على القائمة السوداء سلفاً قد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في حشد دعم دولي سريع بعد اعتداءات 11 سبتمبر. وقد أخذ عديد من الدول الأعضاء هذه الالتزامات على محمل الجد في الوقت الذي كان التعاون الدولي فيه ضد القاعدة على أشده. كما أقرت الأمم المتحدة أواخر أيلول/ سبتمبر 2001 القرار 1373 الذي تم بموجبه إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ودعوة جميع الدول إلى تحسين قدراتها على مكافحة تمويل الإرهاب؛[57] وقد انصاع المجتمع الدولي إلى دعوة الأمم المتحدة. ومع أوائل عام 2004، وقعت 132 دولة اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب، وصدّقت 112 دولة منها على هذه الاتفاقية بعد أن كان عددها 4 دول فقط عام 2001.[58]

وكان لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي منظمة مبهمة نسبياً، مقرّها في باريس، وتسعى إلى وضع مقاييس عالمية تختص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دور مهم أيضاً. وتتألف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هذه، التي أطلقتها مجموعة البلدان السبعة عام 1989، من 34 بلداً عضواً.[59] ورداً على هجمات 11 سبتمبر، أضافت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مكافحة تمويل الإرهاب إلى مهمتها في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وصاغت تسع "توصيات خاصة" عريضة في هذا المجال. ومن بين الاحتياجات التي دعت إلى تلبيتها: تجريم تمويل الإرهاب، وتطوير نظام

لتجميد أصول الإرهابيين، والمراقبة الدقيقة والملائمة للمنظمات غير الربحية والقطاع المالي غير الرسمي، وغير ذلك من إجراءات.[60] ومع أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لا تتمتع بسلطات تنفيذية، فقد حققت توصياتها نجاحاً لافتاً، كما أدخلت دول عديدة توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنظمتها التشريعية.

ومنذ عهد قريب، بدأت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع جهود إيران التمويلية غير المشروعة. وصاغت الفرقة تحذيرين حيال إيران: الأول في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، والثاني أواخر شباط/ فبراير 2008.[61] وفي هذين التحذيرين، وجّهت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تعليمات إلى أعضائها لحثّ مؤسساتها المالية على بذل "العناية المحسَّنة الواجبة" عند التعامل مع إيران. وفي أحدث تحذير، حثّ رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إيران أيضاً لمعالجة "أوجه الخلل" الموجودة في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دونما إبطاء.[62]

وعند تقويم أهمية إجراءات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لابد من التأمل في تركيبة المنظمة؛ فالصين وروسيا عضوان فيها، كما هي الحال مع عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، بمن فيهم إيطاليا واليابان وألمانيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومادامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تعمل وفق مبدأ توافق الآراء، فمن المفترض أن التحذيرين في شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر قد صدرا من دون معارضة أي دولة من الدول الـ 34 الأعضاء.

دور وزراء المالية

كان دور وزارة الخزانة، الواقع في صلب مبادرة الأمن الوطني الرئيسية، جزءاً من تحوّل أشمل في مهمة الوزارة عقب أحداث 11 سبتمبر. ففي الماضي، كانت الوزارة، شأنها شأن وزارات المالية الأخرى في العالم، تركّز على المسائل الاقتصادية والمالية بعامة، وكانت تُحجم غالباً عن التورط في مسائل الأمن القومي. وكما أشار أحد مسؤولي وزارة الخارجية في عهد الرئيس بيل كلنتون: «لسنوات خلت، من الممكن أن يتوجه أشخاص في الخارجية إلى وزارة الخزانة ويقولوا: لدينا قدر كبير من القوة المالية، علينا استخدامها لإحراز أهداف سياسية. لكن الخزانة سترّد دائماً بأنها لا تريد العبث بالنظام المالي الدولي».[63]

وفي سياق الاستراتيجية التي طوّرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد التهديد الذي تمثّله إيران، جُعلت وزارة الخزانة رأس الحربة في ممارسة الضغط على إيران خارج إطار الأمم المتحدة. وركّزت استراتيجية وزارة الخزانة بخاصة على سلوك إيران غير المشروع، ولاسيما نشاطاتها المرتبطة بالبرنامج النووي، ودعم الإرهاب، والممارسات المالية الخادعة، وغير ذلك من العواقب الخطيرة التي يمكن أن تشكّلها إيران على سلامة النظام المالي العالمي. وبالمثل، اضطلعت وزارات المالية الأخرى في أنحاء العالم أيضاً بمسؤوليات أمن قومي كبرى. وفور حدوث هجمات 11 سبتمبر، أصدر وزراء مالية مجموعة البلدان السبعة ومجموعة البلدان العشرين خطة عمل لمكافحة تمويل الإرهاب.[64،65] وبعد خمس سنوات، أي في أيلول/ سبتمبر

2006، وافق وزراء مالية مجموعة البلدان السبعة على توسعة نطاق تركيـزهم لمعالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتركيـز عـلى "تلـك الاختـصاصات القضائية التي فشلت في تلبيـة المعـايير الدوليـة"، أو بـصراحة أشـد، محاولـة التركيز على نشاطات إيران.[66]

وتزعمت الحكومة البريطانية هذا المسعى أيـضاً؛ حيـث كـشفت عـام 2007 عن استراتيجية شـاملة لمكافحـة تمويـل الإرهـاب وغـسل الأمـوال، عنوانها "التحدي المالي أمام الجريمة والإرهاب". ولعل أهم مـا في الموضـوع أن الاستراتيجية زوّدت وزارة المالية البريطانية (خزينة جلالة الملكة) بأدوات إضافية لقطع الطريق بفاعلية على تمويل الإرهـاب في المملكـة المتحـدة. فقـد أسّس البريطانيون مثلاً "وحدة تجميـد أصـول الإرهـابيين" في إطـار خزينـة جلالة الملكة للعمل عن كثب مع وكـالات تطبيـق القـانون والاسـتخبارات البريطانية. وقـد سُـمح لخزينـة جلالـة الملكـة أيـضاً، وكانـت المـرة الأولى، باستخدام معلومات سرية لتجميد أصول في حالات معينة.[67]

أثر الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع

لابد من أن يثمر الـضغط المـالي عـلى إيـران بإقناعهـا بوقـف نـشاطات برنامجها النووي. وفي الحقيقة، زعم قادة إيرانيون علانية أيضاً أنه لـن يكـون للعقوبات وغيرها من أشكال الضغط الدولي تأثير في نشاطاتهم النووية. كـما تواصل إيران تقديم الدعم النشيط لشتى أطياف الجماعات الإرهابيـة، بـرغم وجود الضغط الدولي.

ومع أن سلوك إيران لم يتغيّر، فما من ريب في أن الجهود التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سلوك إيران غير المشروع قد أثّر في اقتصاد إيران وفي قدرتها على ممارسة أعمالها التجارية الدولية.[68] فقد ارتفع التضخم في البلاد إلى 25٪.[69] وتحمل الشركات الإيرانية الأموال النقدية معها لسداد قيمة المعاملات التجارية، نتيجة لصعوبة فتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى مصارف غير إيرانية.[70] ويضطر المستوردون الإيرانيون إلى دفع أثمان السلع التي يشترونها مقدّماً، ولم يعودوا يحظون بتسهيلات ائتمانية متجدّدة،[71] وارتفعت التكاليف الخاصة بهم 20–30٪.[72] كما تلقت الأوساط المصرفية الإيرانية بخاصة ضربة قوية نتيجة للعقوبات والضغط الأمريكي. وغدا بنك صباح "على شفير الانهيار"، أما بقية المصارف الإيرانية فتكافح للبقاء أيضاً.[73] أما عدد البنوك المراسلة (التي تعدّ لازمة لنجاح أي مصرف في أداء أعماله الدولية بفاعلية) المرتبطة بعلاقات مع بنك صادرات فقد انخفض من 29 مصرفاً في آب/ أغسطس 2006 إلى 8 مصارف أوائل عام 2008.[74] ويعدّ هذا التأثر السلبي لبنك صادرات دليلاً قوياً على أثر الضغط الأمريكي؛ لأنه، خلافاً لبنك صباح، لم يتم تصنيف بنك صادرات إلا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وليس الأمم المتحدة.

إلى ذلك، عمدت مؤسسات مالية عالمية رئيسية، بما فيها ثلاثة مصارف يابانية رئيسية، ومصرف كريديه سويس السويسري، ومصرفا دويتشه بانك وكوميرتسبانك الألمانيان، ومصرف إتش. إس. بي. سي. البريطاني، إما إلى قطع العلاقات التجارية مع إيران، وإما تخفيضها إلى حد كبير.[75] ولعل اللافت أكثر أن نرى في الفترة الأخيرة مصارف في دولة الإمارات العربية

المتحدة[76] والصين[77] تمارس حذراً أشد في تعاملاتها التجارية مع إيران. وفي الحقيقة، أفاد ستيوارت ليفي، من وزارة الخزانة الأمريكية أن: «كل المصارف التي تحدّثنا إليها تحدّ بشكل بارز من تعاملاتها التجارية مع إيران. لقد كان التجاوب عالمياً».[78]

وبشكل عام، شهد عدد المصارف الأجنبية العاملة في إيران انخفاضاً حاداً مذ عام 2006؛ من 46 إلى 20 مصرفاً.[79] زد على ذلك أن المؤسسات المالية لا ترغب أبداً في أن تكون بنك "إي. بي. إن أمرو" التالي، وهو المصرف الهولندي الذي فرضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية غرامة قيمتها 80 مليون دولار أمريكي عام 2005 لعدم تطبيقه برنامجاً ملائماً يضمن الامتثال للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران وليبيا. وقد أفادت صحيفة **فايننشال تايمز** أن الغرامة أرسلت «موجات زلزالية تخلّلت النظام المصرفي الدولي»، وأن «الارتدادات مازالت محسوسة اليوم».[80]

إلى ذلك، أدت العقوبات التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة إلى "تخويف" عديد من المستثمرين الأجانب. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2006، أكد وزير النفط الإيراني السابق، كاظم وزيري هامانه، أن الصناعة كانت تواجه صعوبة في تمويل مشروعاتها التطويرية منذ أن «حدّت المؤسسات المصرفية والتمويلية الخارجية من تعاونها».[81] ونتيجة ذلك، أخذ إنتاج النفط في إيران يتناقص، ومن المحتمل أن ينخفض أكثر في غياب استثمارات أجنبية بارزة.[82] ويعتقد بعض الخبراء أن هذا التوجه قد يكون مدمراً لإيران، لأن غياب الاستثمارات الأجنبية الرئيسية في حقول إيران النفطية المتقادمة يمكن أن يؤدي إلى تلاشي صادرات البلاد النفطية

بحلول عام2015.[83] وقد عبّر نائب وزير النفط الإيراني عن قلق الحكومة بقوله: لن يكون هناك أي نفط للتصدير في غضون عشر سنوات ما لم يتغير الوضع.[84]

وقد لعبت الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية دورها أيضاً في التسبب بمشكلات سياسية محلية للتيار المتشدد في إيران. ففي أيلول/ سبتمبر 2007، انتُخب الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني، أحد المعتدلين المعارضين للأسلوب التصادمي للنظام، رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وهي الهيئة التي تختار المرشد الأعلى في إيران وتملك صلاحية إقالته.[85] وقد عمد المرشد الأعلى إلى تسريح يحيى رحيم صفوي، قائد قوات حرس الثورة الإسلامية منذ عام 1997، الذي وضعت الأمم المتحدة اسمه على القائمة السوداء في آذار/ مارس 2007، من الخدمة. وأكد محمد علي جعفري الذي حلّ محل صفوي أن السبب الرئيس لإقالة صفوي هو «التهديدات الأمريكية».[86] وأخيراً، تمت إقالة مجتبى هاشمي سمارة، أحد حلفاء أحمدي نجاد المقربين، من منصبه بصفة نائب وزير الداخلية.[87] ومع أن هذه التحركات تبشر بالخير، فلا يمكننا عدّ المساعي التي تقودها الولايات المتحدة ناجحة تقريباً إذا لم تغيّر إيران سلوكها المتعلق ببرنامجها النووي ودعمها للإرهاب.

وبينما حظي الجهد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل إيران غير المشروع ببعض النجاح، فقد تمخّض الجهد الأعم الرامي إلى مكافحة تمويل الإرهاب عن نتائج أفضل بعامة. ففي مطلع نيسان/ إبريل 2008، كرّر وكيل وزارة الخزانة، ستيوارت ليفي، تقدير مدير تقديرات

الاستخبارات القومية DNI، مضيفاً أن جهود الحكومة لمكافحة تمويل الإرهاب "أكثر تكاملاً الآن من أي وقت مضى"، وأنها مكّنت الحكومة من قطع أو ردع بعض مصادر تمويل القاعدة، وإحراز «تقدم بارز في تحديد الشبكات الإرهابية».[88] وقد شهد نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق، جون ماكلافلن، أن الفضل في نجاح الحكومة في هذا المجال يعود إلى «السعي الحثيث والدؤوب لملاحقة العناصر الأساسية الأخرى للشبكات الإرهابية: الناقلين والوسطاء وجامعي التبرعات والقائمين على توفير الملاذات الآمنة والفنيين».

وهناك أيضاً حكايات شتى يبدو أنها توضح بجلاء تأثير جهود الولايات المتحدة الأمريكية والجهود الدولية في الإمدادات النقدية لمختلف الجماعات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، ومع وجود دليل يفيد بأن الحياة تدبّ من جديد في أوصال القاعدة، ثمة معلومات تفيد أيضاً بأن عجز قيادة القاعدة عن تمويل نفسها آخذ في الازدياد. ففي رسالة كتبها أيمن الظواهري إلى أبو مصعب الزرقاوي في تموز/ يوليو 2005، يسأل الظواهري بخنوع زعيمَ القاعدة في العراق إن كان بإمكانه «استبقاء دفعة تقارب المئة ألف دولار» لأن «العديد من الخطوط انقطعت».[89] وبالمثل، في أيار/ مايو 2007، سلّط زعيم القاعدة في أفغانستان، الشيخ مصطفى أبو اليزيد (الملقب بـ"الشيخ سعيد") الضوء على حاجة الجماعة الماسة إلى التمويل:

> أما بالنسبة لحاجات الجهاد في أفغانستان، فإن المال يأتي في مقدّمتها. وبرغم أن مجاهدي طالبان يعدّون بالآلاف، فإن ما ينقصهم هو التمويل. وهناك المئات ممن يتمنون تنفيذ عمليات استشهادية، لكنهم يفتقرون إلى

الأموال التي تمكّنهم من تجهيز أنفسهم. ولهذا، فإن التمويل هو الركيزة الأساسية للجهاد. وهم بحاجة أيضاً إلى العناصر من أشقائهم العرب ومن إخوتهم في بلدان أخرى في كافة المجالات: العسكرية، والعلمية، والمعلوماتية، وغيرها... ونودّ أن نلفت انتباه من يجاهدون بأموالهم إلى ضرورة أن يتأكدوا من أنهم يرسلون الأموال إلى المسؤولين عن شؤون المال فقط، وليس إلى أي طرف آخر؛ لأن القيام بها يخالف ذلك يجعل الفرقة والخلافات تدبّ في صفوف المجاهدين.[90]

وفي مثال حدث في المملكة العربية السعودية مؤخراً، طلبت إحدى الرسائل الصوتية المسجلة بصوت أيمن الظواهري، التي تم توزيعها عبر الهواتف الجوالة، جمع تبرعات "لمئات من أسر الأسرى والشهداء في باكستان وأفغانستان". وفي إثر ذلك، اعتقلت السلطات السعودية نحو 56 شخصاً يُشتبه بانتمائهم إلى القاعدة وباستخدام التسجيل لجمع التبرعات.[91] ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها السعوديون مثل هذا الإجراء. ففي أيلول/ سبتمبر 2003، أشار مسؤول رفيع في مكتب التحقيقات الفيدرالي، في سياق شهادة أدلى بها حول الجهود الهادفة إلى مكافحة تمويل الإرهاب، إلى أن السعوديين عمدوا مؤخراً إلى «اتخاذ خطوات لاعتقال عدد من الأفراد الذين تم التعرّف إليهم في عملية مشتركة بين مكتب التحقيقات الفيدرالي والمباحث السعودية».[92]

وقد حال نقص الأموال دون تحقيق نيات الإرهابيين في أمكنة أخرى أيضاً. فقد أفادت الشرطة الفلبينية أن خطط جماعة أبو سياف لتفجير قنابل في مانيلا، واستهداف مصنع للكيماويات عام 2006، لم تُنفَّذ قط بسبب نقص الأموال.[93] ونتيجة لالتزام الأطراف المعنية بالحظر المالي المفروض على

الحكومة التي تقودها حماس في غزة، اعترفت الجماعة بإفلاسها وافتقارها إلى الأموال اللازمة لسداد رواتب موظفيها.[94]

وهناك أمثلة أكثر تحديداً توضح الطريقة التي تمكنت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من استخدام الاستخبارات المالية في عرقلة خطط تآمرية والحؤول دون وقوع اعتداءات. فبحسب وزارة الخزانة الأمريكية، لعبت الاستخبارات المالية دوراً مهماً في عمليات فردية على نحو التحقيق الذي أفضى إلى إلقاء القبض على حمبلي، وهو مسؤول العمليات في الجماعة الإسلامية وكان العقل المدبّر لتفجيرات بالي عام 2002. وفي المملكة المتحدة، أحبطت السلطات البريطانية خطة لتفجير متفجرات سائلة في طائرة؛ ويعود جزء كبير من الفضل في ذلك إلى استخبارات مالية حساسة.[95] وبالمثل، يقول مكتب التحقيقات الفيدرالي إنه تم إحباط أربع هجمات إرهابية مختلفة في الخارج استناداً جزئياً إلى تحقيقاتهم حول نشاطات مالية لداعمي الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أفادت وزارة الخزانة أيضاً أن أحد برامج تجميع المعلومات الاستخباراتية المالية وفّر دليلاً رئيساً يؤكد هوية أحد كبار مسهّلي ومموّلي الإرهاب العراقيين.[96]

ويحسب السلطات البريطانية، كان أحد المشتبه بهم، وهو من أتباع تنظيم القاعدة في المملكة المتحدة، يستخدم هويات متعددة لتمويل شراء وإمداد مكوّنات متفجرة لاستخدامها في بلد آخر. وقد كشف التحقيق المالي العدلي أن هذا الرجل استخدم حسابات متعددة لشراء خرائط عالية الدقة لبلد ثالث من خلال الإنترنت. وبتتبّع أثر الأموال، تمكن المحققون وعلى امتداد أشهر عديدة من رصد سفر المتآمرين دولياً، ومتابعة توصيل مكونات

خاصة بمتفجرات يدوية الصنع إلى البلد الأجنبي نفسه عبر ناقل دولي. وقد كشفت المعاملات المتعددة لحسابات يقوم عليها زميل للمشتبه به الأصلي عن مؤامرة أوسع نطاقاً. وفي عملية مشتركة مع إحدى وكالات تطبيق القانون الأجنبية، تمت ملاحقة المشتبه به الأصلي إلى بلد ثالث، حيث تم القبض عليه في مصنع مرتجَل لإنتاج القنابل.[97]

الخاتمة

مع أن المجتمع الدولي أحرز بعض النجاح في مكافحة تمويل الإرهاب، فثمة كثير مما يجب فعله. إذ بالإمكان زيادة الضغط على إيران والشبكات الإرهابية بشكل كبير، وذلك باستخدام الأدوات المتاحة، وبفاعلية أشدّ، وباستغلال توليفة من الإجراءات المتعددة الأطراف والثنائية والأحادية.

وهناك عدد من الخطوات التي لابد من اتخاذها: أولاً، مازال عامة الناس والحكومات على السواء غير مدركين بشكل كاف اليوم للتهديد الذي ينطوي عليه التمويل غير المشروع؛ ومن الصعب تصميم أنظمة فاعلة لمكافحة التمويل غير المشروع من دون فهم عميق للطريقة التي يتم بها جمع الأموال وادخارها ونقلها. أما القطاع الخاص، على وجه التحديد، فلا يتفهّم التهديد الإرهابي إلا قليلاً. ولمعالجة هذا الأمر، لابد للحكومات من تحسين تقاسم المعلومات، ليس فيما بين الحكومات فحسب، ولكن مع عامة الناس والقطاع الخاص أيضاً.

ثانياً، يعتري عامة الناس قدر كبير من الشك، وكذلك بعض الحكومات، حيال مفعول الجهود الرامية إلى مكافحة التمويل غير المشروع.

ويعدّ ضمان الاستمرار في مكافحة هذا التمويل عنصراً هاماً في ذهن أي حكومة تعدّ استراتيجية الأمن الوطني العليا أمراً لازماً. ولهذه الغاية، يجب على الحكومات تطوير أنظمة قوية، بما في ذلك صلاحيات تجميد الأصول، والقدرة على ملاحقة أثر الأموال، بوصفها أدوات استخباراتية أيضاً. كما ينبغي على المجتمع الدولي مقاربة هذا التحدي استراتيجياً باستخدام شتى الأساليب لشتى المشكلات.

وتمتلك بعض البلدان الإرادة السياسية للتحسّن، لكنها تفتقر إلى القدرات الفنية أو المالية؛ بينما تفتقد بلدان أخرى الرغبة في معالجة هذه المسائل. وبالنسبة إلى البلدان المنتمية إلى الفئة الأولى، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع حلفائها، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لتوفير الدعم والمساعدة لها. أما بالنسبة إلى بلدان الفئة الثانية، فيجب على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها أن يكونوا أكثر تصميماً على النجاح في دفع البلدان التي لا تنصاع قدُماً، بما في ذلك نشر عيوبها. ولعله من الواجب جعل مبدأ "التسمية والإحراج"، مرة أخرى، جزءاً مهماً من الجهد الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وهو مبدأ تشتدّ فاعليته حين تطبّقه إحدى المنظمات الدولية.

ثالثاً، نظراً إلى أن الجماعات الإرهابية سرعان ما تكيّف نشاطاتها المرتبطة بتمويل الإرهاب رداً على الضغط الحكومي والدولي، فمن المهم جداً أن تواكب الحكومات هذا الأمر. وعلى الحكومات الرصد اللصيق للتوجهات الآخذة في التطور في مجال تمويل الإرهاب، وتطوير استراتيجيات فاعلة لتسريع الاستجابة.

رابعاً، يجب أن تدرك الحكومات أن ثمة حـدوداً حقيقيـة لمـا يمكـن أن تنجزه أي حكومة بمفردها لصدّ التهديدات عبر الحدود الوطنيـة، وبخاصـة في مجـال مكافحـة تمويـل الإرهـاب. ولـذلك، يجـب عـلى الـدول مـضاعفة جهودها، والعمل في إطار المنظومة الدولية فـيما يختـص بكـل هـذه المـسائل. وبالرغم من القيود التي تحدّ من عمل الأمم المتحدة، لعلّ المكانة الجيدة التـي تشغلها تمكّنهـا مـن تحـسين القـدرات العالميـة وتبنّـي تعـاون دولي لمكافحـة الإرهاب. ويجب أن تنهض فرقة العمل المعنية بالإجراءات الماليـة، والهيئـات الإقليمية التي تنهج نهجها، على نحـو فرقـة عمـل الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيا للإجراءات المالية MENAFATF، بدور متنامٍ في هذا الصدد أيضاً.

خامساً، مع أن قدرات عديد من البلدان في مجال مكافحة التمويـل غـير المشروع مازالت محدودة، ليس ثمة تأكيد دولي قوي على بناء القدرات في هذا الميدان المهم. ولابد للولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد الأوربي، وغيرهمـا من البلدان والهيئات الإقليمية الرئيسية التي توفّر التدريب والمساعدة مـن أن تضمن وضع بناء القدرات في سلم الأولوية، وأن تضغط على الهيئات الدولية والبلدان الرئيسية لتعزز تركيزها على هذه المسألة.

سادساً، مازال عديد من الحكومات يفتقد الصلاحيات القانونية المحلية اللازمة لاستهداف وتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمونهم. كما يجب عـلى الحكومات تطوير صلاحيات قانونيـة محليـة لتجميـد أصـول الإرهـابيين في دعاوى قضائية ليست جنائية الطابع. ويفتقد عديد من الحكومـات الأجنبيـة هذه الأدوات، برغم الالتزامات التي تفرضها الأمم المتحدة بموجب القـرار 1373.[98] ولا يعدّ التعويل كلياً على قائمة الأمم المتحدة والتزاماتهـا وحـدها،

أو على قائمة الاتحاد الأوربي، أمراً مثالياً؛ إذ لا بد لهذه البلدان من تطوير قدرات مستقلة.

وأخيراً، يتضح أكثر فأكثر أن نجاح التحقيقات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب يجب أن يكون مدفوعاً دائماً تقريباً بالتحقيقات التي تجريها فرق الاستخبارات وتطبيق القانون، مثل كشف النشاطات غير المشروعة التي تقطع بها القوى المستترة أشواطاً بعيدة لتبقى مختفية عن أعين الناس. وعلى وزراء مالية الحكومات تعزيز قدرات أمن بلادهم الوطني. ومع أن كل وزراء مالية مجموعات البلدان السبعة، والثمانية، والعشرين، وافقوا من حيث المبدأ على الاضطلاع بهذه المهمة، نجد عملياً أن بضع دول فقط بنَت قدراتها اللازمة. وبالرغم من الحاجة الفورية إلى مجابهة التهديدات عبر الحدود الوطنية المتعددة التي يواجهها العالم اليوم، فلدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الخليج وخارجه القدرة على معالجة سلسلة التحديات الأمنية هذه. وما مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية إلا واحدة من الأدوات التي تزخر بها جعبة الأمن الوطني، لكنها أداة يمكن أن تكون فاعلة حين تستثمر خصيصاً بشكل تعاوني، وبالتزامن مع أدوات أخرى.

1. انظر:

US House of Representatives, "Hearing of the House Permanent Select Committee on Intelligence, *Annual Worldwide Threat Assessment,*" February 7, 2008, 16–18; (www.dni.gov/testimonies/ 20080207_ transcript.pdf).

2. انظر:

National Counterterrorism Center, *Report on Terrorist Incidents 2006,* Washington, DC: National Counterterrorism Center, April 30, 2007; (http://wits.nctc.gov/reports/crot2006nctcannexfinal.pdf).

3. انظر:

State Department, *International Narcotics Control Strategy Report,* Washington, DC: State Department, March 2008; (www.state.gov/ documents/organization/102588.pdf).

4. انظر:

Treasury Department press release, "Treasury Cuts Iran's Bank Saderat off from U.S. Financial System," September 8, 2006; (www.treas.gov/ press/releases/hp87.htm).

5. .Roth et al., Monograph on Terrorist Financing

6. انظر:

Financial Action Task Force (FATF), *Terrorist Financing* (Paris: FATF, February 29, 2008), 14 (www.fatf-gafi.org/ dataoecd/28/43/40285899.pdf).

7. انظر:

International Monetary Fund, Statistics Department, *International Transactions in Remittances: Guide for Compilers and Users (DRAFT)*, International Monetary Fund, September 2008; (www.imf.org/external/ np/sta/bop/ remitt.htm).

8. انظر:

State Department, *International Narcotics Control Strategy Report* (Washington, DC: State Department, March 2008). Available online (www.state.gov/documents/organization/ 102588.pdf).

9. انظر:

Office of the Director of National Intelligence, "Declassified Key Judgments of the National Intelligence Estimate 'Trends in Global Terrorism: Implications for the United States' Dated April 2006"; (www.dni.gov/ press_releases/ Declassified_NIE_Key_Judgments.pdf).

10. انظر:

Michael Braun, "Drug Trafficking and Middle Eastern Terrorist Groups: A Growing Nexus?" (lecture presented at a policy forum sponsored by the Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC: July 18, 2008). Available online (www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID= 2914).

11. Ibid.

12. State Department, *Country Reports on Terrorism 2006*.

13. انظر:

The Indonesian government has made major progress in cracking down on JI over the past year. See, for example, NCTC director Michael Leiter's remarks at the Washington Institute, February 13, 2008 (www. washingtoninstitute.org/ templateC07.php?CID=388).

14. انظر:

State Department, *Country Reports on Terrorism 2007,* chapter 5; (www. state.gov/s/ct/rls/crt/2007/104103.htm).

15. انظر:

Office of the Director of National Intelligence (DNI), "National Intelligence Estimate—Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," November 2007; (http://www.dni.gov/ press_releases/20071203_release.pdf).

16. انظر:

Fox News, "Treasury Official Calls Iran 'Central Banker of Terrorism'," April 1, 2008.

17. انظر:

Embassy of the United States, London, UK, "Fact Sheet: Designation of Iranian Entities and Individuals for Proliferation Activities and Support for Terrorism," October 25, 2007 (www.usembassy.org.uk/iran155.html); for more on Iranian state sponsorship, see Matthew Levitt, "Iranian State

Sponsorship of Terror: Threatening US Security, Global Stability, and Regional Peace," testimony before the House Committee on International Relations, subcommittee on the Middle East and Central Asia, and the subcommittee on International Terrorism and Nonproliferation, February 16, 2005.

18. انظر:

CSIS, "Terrorist Group Profiler," June 2002; see also Bell, "Hamas May Have Chemical Weapons," December 10, 2003.

19. انظر:

Marie Colvin, "Iran Arming and Training Hamas Force," *Sunday Times* (London), March 9, 2008.

20. انظر:

Matthew Levitt and Michael Jacobson, "Timely Reminder of Iranian Support for Terrorism," *PolicyWatch* #1345, February 22, 2008, The Washington Institute for Near East Policy.

21. انظر:

"Azerbaijan: 15 convicted of treason passed US, British, Israeli secrets to Iran," Associated Press, December 16, 2007.

22. انظر:

Thomas W. Lippman, "US embassies still vulnerable – State Dept.," *Chicago Sun-Times*, August 5, 1999; Comments of Patrick Clawson in "Washington Institute for Near East Policy, Impact of One-Year-Old Iranian Government." Transcript provided by Federal News Service, May 26, 1998.

23. انظر:

Bill Gertz "Intelligence agency highlights threat of anti-American terror in Tajikistan," *The Washington Times,* December 9, 1997.

24. انظر:

"Bahrain jails five for Al-Qaeda membership," Agence France Presse, January 16, 2008.

25. انظر:

"Bahrain imprisonment sentence," Qatar News Agency, January 31, 2007.

26. انظر:

Author interview, together with Michael Jacobson, of Bahraini law enforcement officials.

27. انظر:

9/11 Commission Report, Chapter 7; (http://www.9-11 commission.gov/report/911Report_Ch7.htm).

28. انظر:

Embassy of the United States, London, UK, "Fact Sheet: Designation of Iranian Entities and Individuals for Proliferation Activities and Support for Terrorism," October 25, 2007 (www.usembassy.org.uk/iran155.html); for more on Iranian state sponsorship, see Matthew Levitt, "Iranian State Sponsorship of Terror: Threatening US Security, Global Stability, and Regional Peace," testimony before the House Committee on International Relations, subcommittee on the Middle East and Central Asia, and the subcommittee on International Terrorism and Nonproliferation, February 16, 2005.

29. انظر:

Prepared Remarks of Under-Secretary Stuart Levey upon the designation of Bank Sepah, January 9, 2007.

30. انظر:

"PLO Bids to Win Back Refugee Support," Agence France Presse, July 5, 1994; Muntasser Abdallah, "Iran Pours Thousands of Dollars in Lebanon's Palestinian Camps," Agence France Presse, June 21, 2002.

31. انظر:

Francis Harris, "UN Official accused over Saddam deal," *Daily Telegraph*, May 2, 2005; Caroline Overington, "UN knew of Saddam's oil for food thefts," BBC, November 22, 2004.

32. انظر:

Neil King Jr. and Marc Champion, "Nations' Trade with Iran hinders sanctions plan," *Wall Street Journal*, September 20, 2006.

33. Ibid.

34. انظر:

"Iran sanctions would backfire: Russia," *ABC News Online*, February 2, 2006.

35. انظر:

Neil King Jr. and Marc Champion, "Nations' Trade with Iran hinders sanctions plan," *Wall Street Journal,* September 20, 2006.

36. انظر:

"US Pushes Japan to join US-led financial sanctions on Iran," *Japan News Wire*, June 16, 2006.

37. انظر:

Timothy Garton Ash, "Faced with Iranian blackmail, Europe must show real solidarity," *The Guardian*, March 29, 2007.

38. انظر:

US Department of State, *State Department Country Reports 2006*; (http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2006).

39. انظر:

See (http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/legal/ eo/12957.pdf).

40. انظر:

Remarks by Stuart Levey, Under-Secretary for Terrorism and Financial Intelligence at the American Enterprise Institute, September 8, 2006.

41. انظر:

Dafna Linzer, "US Urges financial sanctions on Iran," *Washington Post*, May 26, 2006.

42. انظر:

Stuart Levey, "A Current Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing: Threats and Countermeasures"; testimony, Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, April 4, 2006; (http://banking.senate.gov/ public/_files/ACFFE06.pdf).

43. انظر:

Testimony of Stuart Levey, Under-Secretary for Terrorism and Financial Intelligence before the Senate Banking Committee, April 4, 2006.

44. انظر:

Prepared Remarks of Under-Secretary Stuart Levey upon the designation of Bank Sepah, January 9, 2007.

45. انظر:

Treasury Department Press release, October 25, 2007 (http://www.ustreas.gov/press/releases/hp644.htm).

46. انظر:

Testimony of Under-Secretary Stuart Levey before Banking Committee, March 21, 2007.

47. انظر:

Remarks by Treasury Secretary Hank Paulson at the Council on Foreign Relations, June 14, 2007.

48. Ibid.

49. Ibid.

50. انظر:

"Security Council imposes sanctions on Iran for failure to halt uranium enrichment, unanimously adopting Resolution 1737," United Nations, December 23, 2006 (http://www.un.org/ News/Press/docs/2006/ sc8928.doc.htm).

51. Ibid.

52. انظر:

"UN Security Council Resolution 1747," United Nations, March 24, 2007; (http://www.iaea.org/NewsCenter/Focus/ IaeaIran/unsc_res1747-2007.pdf).

53. انظر:

UN Security Council Resolution 1803; (www.state.gov/t/ isn/rls/fs/102891.htm).

54. انظر:

Justice Department, *Report from the Field: The Patriot Act at Work*, July 2004 (www.usdoj.gov/olp/pdf/patriot_report_from_the_field0704.pdf).

55. انظر:

Treasury Department, "Bush Administration Announces Creation of New Office in Ramped up Effort to Fight the Financial War on Terror," press release, March 8, 2004 (www.treas.gov/press/releases/js1219.htm).

56. انظر:

United Nations Security Council Resolution 1267, October 15, 1999 (www.un.org/Docs/sccommittees/1267/1267Res/ Eng.htm).

57. انظر:

United Nations Security Council Resolution 1373, 2001 (http://www. un.org/docs/scres/2001/sc2001.htm).

58. انظر:

International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism. March 2004 (http://www.unausa.org/site/pp.asp?c=fvKRI8MP JpF&b=337343).

59. انظر:

About the FATF (http://www.fatf-gafi.org/pages/0,3417, en_32250379_ 32236836_1_1_1_1_1,00.html).

60. انظر:

Nine Special Recommendations (SR) on Terrorist Financing (FATF) (http://www.fatf-gafi.org/document/9/0,3343,en_32250379_32236920_ 34032073_1_1_1_1,00.html).

61. انظر:

Available at: (http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/1/2/394816 84.pdf); and (http://www.fatf-gafi.org/ dataoecd/16/26/4018 1037.pdf).

62. انظر:

Steven Weismann, "World Group tells Banks to beware of deals with Iran," *New York Times*, February 29, 2008.

63. انظر:

Bay Fang, "Treasury wields financial sanctions; US strategy straddles the line between diplomacy, military might," *Chicago Tribune*, April 23, 2007.

.64 انظر:

Statement of G-7 Finance Ministers and Central Bank Governors, Washington, DC, October 6, 2001.

.65 انظر:

Statement of G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors, Ottawa, Ontario, Canada, November 17, 2001.

.66 انظر:

Statement of G-7 Finance Ministers and Central Bank Governors, Singapore, September 16, 2006.

.67 انظر:

"Move to combat terror gang funding," *The Guardian*, February 28, 2007; "The Financial Challenge to Crime and Terrorism," February 2007, Strategy by HM Treasury, et al.

.68 انظر:

Ahmadinejad's populist domestic economic policies also contributed significantly to Iran's economic woes.

.69 انظر: "The big squeeze," *The Economist*, July 19, 2007.

.70 انظر:

"Iranian firms feel the heat as sanctions bite," Reuters, September 26, 2007.

.71 انظر:

Robin Wright, "Iran feels pinch as major banks curtail business," *Washington Post*, March 26, 2007.

.72 انظر:

David Blair, "Banks recruited to wage financial war on Tehran," *Daily Telegraph*, September 18, 2007.

.73 انظر:

David Blair, "Banks recruited to wage financial war on Tehran," *Daily Telegraph*, September 18, 2007.

74. انظر:

Najmeh Bozorgmehr and Daniel Dombey, "Iranian bank shrugs off cost of US sanctions," *Financial Times*, January 4, 2008.

75. انظر:

David Blair, "Banks recruited to wage financial war on Tehran," *Daily Telegraph*, September 18, 2007.

76. انظر:

Roula Khalaf, Simeon Kerry and Daniel Dombey, "Dubai reacts to US pressure on Iran," *Financial Times*, December 20, 2007. Banks in the UAE are cutting bank on lines of credit to Iranian financial institutions, for example, which has hurt Iran's ability to work around the sanctions.

77. انظر:

"Chinese banks cut back business with Iran," *Reuters*, February 2, 2008.

78. انظر:

Robin Wright, "Iran feels pinch as major banks curtail business," *Washington Post*, March 26, 2007.

79. انظر:

Steven Weismann, "Oversight Group warns world about Iran's banking system," *International Herald Tribune*, February 28, 2008.

80. انظر:

Stephanie Kirschgaeesner, "Banks braced for fines," *Financial Times*, August 29, 2007.

81. انظر:

Robin Wright, "Iran feels pinch as major banks curtail business," *Washington Post*, March 26, 2007.

82. انظر:

"The big squeeze," *The Economist*, op. cit.

83. انظر:

Barbara Slavin, "Iran's economic conditions deteriorate," *USA Today*, February 6, 2007.

84. انظر:

Kim Murphy, "US puts squeeze on Iran's oil fields," *Los Angeles Times*, January 7, 2007.

85. انظر:

Patrick Clawson and Mehdi Khalaji, "Ahmadinezhad's power slipping in Iran," Washington Institute Policy Watch #1281, September 6, 2007.

86. انظر:

Patrick Clawson and Mehdi Khalaji, "Ahmadinezhad's power slipping in Iran," Washington Institute Policy Watch #1281, September 6, 2007.

87. انظر:

Patrick Clawson and Mehdi Khalaji, "Ahmadinezhad's power slipping in Iran," Washington Institute Policy Watch #1281, September 6, 2007.

88. انظر:

Treasury Department, "Under-Secretary for Terrorism and Financial Intelligence Stuart Levey Testimony Before the Senate Committee on Finance," April 1, 2008 (http://www. treas.gov/press/releases/hp898.htm).

89. انظر:

"Letter from Al-Zawahiri to Al-Zarqawi," (http://www.globalsecurity. org/security/library/report/2005/zawahiri-zarqawi-letter_9jul2005.htm).

90. انظر:

Evan Kohlmann, "Al-Qaida leader in Afghanistan Begs for Cash Donations," Counterterrorism Blog; (http://counter terrorismblog.org/ 2007/05/alqaida_leader_in_afghanistan.php).

91. انظر:

"Saudi Says Arrest Al-Qaeda Suspects Planning Attacks," Reuters, March 3, 2008.

92. انظر:

John Pistole, Assistant Director, Counterterrorism Division, FBI, Testimony before House Financial Services Committee, September 24, 2003.

93. انظر:

"Militants in SE Asia Rely on Donations – Experts," Reuters, July 9, 2008.

94. انظر:

Sarah El Deeb, "Palestinians wonder where the money will come from as EU cuts off aid," Associated Press, April 7, 2006.

95. انظر:

"The Financial Challenge to Crime and Terrorism," HM Treasury, Foreign and Commonwealth Office, United Kingdom, February 2007; (http://www.hm-treasury.gov.uk/ media/C/B/financialchallenge_crimc_280207.pdf).

96. انظر:

"Treasury Designates Financial Supporter of Iraqi Insurgency," June 17, 2005 (http://www.treas.gov/press/ releases/js2500.htm).

97. انظر:

"The Financial Challenge to Crime and Terrorism," HM Treasury, op. cit.

98. انظر:

UN Security Council resolution 1540, passed in 2004, requires countries to develop national-level authorities specifically to combat WMD proliferation. UN Security Council Resolution 1540, April 28, 2004; (http://daccessdds. un.org/doc/UNDOC/ GEN/N04/328/43/PDF/N0432843.pdf?OpenElement).

ABC News online. "Iran sanctions would backfire: Russia." February 2, 2006.

Abdallah, Muntasser. "Iran Pours Thousands of Dollars in Lebanon's Palestinian Camps." Agence France Presse, June 21, 2002.

Agence France Presse. "PLO Bids to Win Back Refugee Support." July 5, 1994.

Agence France Presse. "Bahrain jails five for Al-Qaeda membership." January 16, 2008.

Ash, Timothy Garton. "Faced with Iranian blackmail, Europe must show real solidarity." *The Guardian*, March 29, 2007.

Associated Press. "Azerbaijan: 15 convicted of treason passed US, British, Israeli secrets to Iran." December 16, 2007.

Blair, David. "Banks recruited to wage financial war on Teheran." *Daily Telegraph*, September 18, 2007.

Bozorgmehr, Najmeh and Daniel Dombey. "Iranian bank shrugs off cost of US sanctions." *Financial Times*, January 4, 2008.

Braun, Michael. "*Drug Trafficking and Middle Eastern Terrorist Groups: A Growing Nexus?*" [lecture presented at a policy forum sponsored by the Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, July 18, 2008]; (www. washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2914).

Clawson, Patrick and Mehdi Khalaji. "Ahmadinezhad's power slipping in Iran." Washington Institute Policy Watch #1281, September 6, 2007.

Colvin, Marie. "Iran Arming and Training Hamas Force." *Sunday Times* (London), March 9, 2008.

CSIS. "Terrorist Group Profiler." June 2002.

El Deeb, Sarah. "Palestinians wonder where the money will come from as EU cuts off aid." Associated Press, April 7, 2006.

Embassy of the United States, London, UK. "Fact Sheet: Designation of Iranian Entities and Individuals for Proliferation Activities and Support for Terrorism." October 25, 2007; (www.usembassy.org.uk/iran155.html).

Fang, Bay. "Treasury wields financial sanctions; US strategy straddles the line between diplomacy, military might." *Chicago Tribune*, April 23, 2007.

Financial Action Task Force (FATF). (http://www.fatf-gafi.org/ pages/0,3417, en_32250379_32236836_1_1_1_1_1,00.html).

Financial Action Task Force (FATF). "Nine Special Recommendations (SR) on Terrorist Financing." (http:// www.fatf-gafi.org/document/9/0,3343,en_3225 0379_3223 6920_34032073_1_1_1_1,00.html).

Financial Action Task Force (FATF). *Terrorist Financing* (Paris: FATF, February 29, 2008); (www.fatf-gafi.org/ dataoecd/28/43/40285899.pdf).

Fox News. "Treasury Official Calls Iran 'Central Banker of Terrorism'." April 1, 2008.

Gertz, Bill. "Intelligence agency highlights threat of anti-American terror in Tajikistan." *The Washington Times*, December 9, 1997.

Harris, Francis. "UN Official accused over Saddam deal." *Daily Telegraph*, May 2, 2005.

HM Treasury, Foreign and Commonwealth Office, Government of the United Kingdom. "The Financial Challenge to Crime and Terrorism." February 2007; (http://www.hm-treasury.gov.uk/ media/C/B/financialchallenge_crime _280207.pdf).

International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism. March 2004; (http://www.unausa.org/site/ pp.asp?c=fvKRI8MPJpF&b= 337343).

International Monetary Fund (IMF). Statistics Department, *International Transactions in Remittances: Guide for Compilers and Users [DRAFT]* International Monetary Fund, September 2008; (www.imf.org/external/ np/sta/ bop/remitt.htm).

Japan News Wire. "US Pushes Japan to join US-led financial sanctions on Iran." June 16, 2006.

Justice Department. *Report from the Field: The Patriot Act at Work* July 2004; (www.usdoj.gov/olp/pdf/patriot_report_ from_the_field0704.pdf).

Khalaf, Roula, Simeon Kerry and Daniel Dombey. "Dubai reacts to US pressure on Iran." *Financial Times*, December 20, 2007.

King, Neil Jr. and Marc Champion. "Nations' Trade with Iran hinders sanctions plan." *Wall Street Journal*, September 20, 2006.

Kirschgaeesner, Stephanie. "Banks braced for fines." *Financial Times*, August 29, 2007.

Kohlmann, Evan. "Al-Qaida leader in Afghanistan Begs for Cash Donations." Counterterrorism Blog; (http://counter terrorismblog.org/2007/05/alqaida_leader_in_afghanistan.php).

"Letter from Al-Zawahiri to al-Zarqawi." (http://www.global security.org/security/library/report/2005/zawahiri-zarqawi- letter_9jul2005.htm).

Levey, Stuart. "A Current Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing: Threats and Countermeasures." Testimony, Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, April 4, 2006; (http://banking.senate.gov/ public/_files/ACFFE06.pdf).

Levitt, Matthew. "Iranian State Sponsorship of Terror: Threatening US Security, Global Stability, and Regional Peace." Testimony before the House Committee on International Relations, subcommittee on the Middle East and Central Asia, and the subcommittee on International Terrorism and Nonproliferation, February 16, 2005.

Levitt, Matthew and Michael Jacobson. "Timely Reminder of Iranian Support for Terrorism." Policy Watch #1345, The Washington Institute for Near East Policy, February 22, 2008.

Linzer, Dafna. "US Urges financial sanctions on Iran." *Washington Post*, May 26, 2006.

Lippman, Thomas W. "US embassies still vulnerable – State Dept." *Chicago Sun-Times*, August 5, 1999.

Murphy, Kim. "US puts squeeze on Iran's oil fields." *Los Angeles Times*, January 7, 2007.

National Counterterrorism Center. *Report on Terrorist Incidents 2006*, Washington, DC: National Counterterrorism Center, April 30, 2007; (http://wits.nctc.gov/reports/crot2006nct cannexfinal.pdf).

9/11 Commission Report. Chapter 7; (http://www.9-11 commission.gov/report/911Report_Ch7.htm).

Office of the Director of National Intelligence (DNI). "Declassified Key Judgments of the National Intelligence Estimate 'Trends in Global Terrorism: Implications for the United States' Dated April 2006"; (www.dni.gov/ press_releases/Declassified_NIE_Key_Judgments.pdf).

Office of the Director of National Intelligence (DNI). "National Intelligence Estimate—Iran: Nuclear Intentions and Capabilities." November 2007; (http://www.dni.gov/ press_releases/20071203_release.pdf).

Overington, Caroline. "UN knew of Saddam's oil for food thefts." BBC, November 22, 2004.

Qatar News Agency. "Bahrain imprisonment sentence." January 31, 2007.

Reuters. "Iranian firms feel the heat as sanctions bite." September 26, 2007.

Reuters. "Chinese banks cut back business with Iran." February 2, 2008.

Reuters. "Saudi Says Arrest Al-Qaeda Suspects Planning Attacks." March 3, 2008.

Reuters. "Militants in SE Asia Rely on Donations – Experts." July 9, 2008.

Slavin, Barbara. "Iran's economic conditions deteriorate." *USA Today*, February 6, 2007.

State Department. *Country Reports on Terrorism 2006*. (www. state.gov/s/ct/ rls/crt/2006).

State Department. *Country Reports on Terrorism 2007* Chapter 5; (www.state. gov/s/ct/rls/crt/2007/ 104103.htm).

State Department. *International Narcotics Control Strategy Report* Washington, DC, State Department, March 2008; (www.state.gov/ documents/organization/102588.pdf).

The Economist. "The big squeeze." July 19, 2007.

The Guardian. "Move to combat terror gang funding." February 28, 2007

Treasury Department. "Bush Administration Announces Creation of New Office in Ramped Up Effort to Fight the Financial War on Terror." Press release, March 8, 2004; (http://www.treas.gov/ press/releases/js1219.htm).

Treasury Department. "Under-Secretary for Terrorism and Financial Intelligence Stuart Levey Testimony before the Senate Committee on Finance." April 1, 2008 (http:// www.treas.gov/press/releases/hp898.htm).

Treasury Department Press Release. "Treasury Designates Financial Supporter of Iraqi Insurgency." June 17, 2005; (http://www.treas.gov/press/releases/js2500.htm).

Treasury Department Press release. October 25, 2007; (http:// www.ustreas.gov/press/releases/hp644.htm).

Treasury Department press release. "Treasury Cuts Iran's Bank Saderat Off From US Financial System." September 8, 2006; (www.treas.gov/press/releases/hp87.htm).

United Nations. "Security Council imposes sanctions on Iran for failure to halt uranium enrichment, unanimously adopting Resolution 1737." December 23, 2006; (http:// www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8928.doc.htm).

United Nations. "UN Security Council Resolution 1747." March 24, 2007; (http://www.iaea.org/NewsCenter/Focus/IaeaIran/unsc_res1747-2007.pdf).

United Nations Security Council Resolution 1267. 1999; (www.un.org/Docs/sccommittees/1267/1267ResEng.htm).

United Nations Security Council Resolution 1373. 2001; (http://www.un.org/docs/scres/2001/sc2001.htm).

United Nations Security Council resolution 1540. 2004; (http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/328/43/PDF/N0432843.pdf?OpenElement).

United Nations Security Council Resolution 1803. 2008; (www.state.gov/t/isn/rls/fs/102891.htm).

US House of Representatives. Hearing of the House Permanent Select Committee on Intelligence "Annual Worldwide Threat Assessment." February 7, 2008; (www.dni.gov/ testimonies/20080207_transcript.pdf).

Weismann, Steven. "Oversight Group warns world about Iran's banking system." *International Herald Tribune*, February 28, 2008.

Weismann, Steven. "World Group tells Banks to beware deals with Iran." *New York Times*, February 29, 2008.

Wright, Robin. "Iran feels pinch as major banks curtail business." *Washington Post*, March 26, 2007.

نبذة عن المحاضرين

مايكل جاكوبسون

يعمل السيد مايكل جاكوبسون بصفة زميل أول في برنامج ستاين التابع لمعهد واشنطن، المعني بشؤون مكافحة الإرهاب والاستخبارات. وهو زميل سوريف Soref سابق في المعهد. وتشمل الميادين التي يركز عليها أمور العقوبات الاقتصادية والإجراءات المالية الواجب اتخاذها لمكافحة التهديدات التي يواجهها الأمن الوطني، بالإضافة إلى المسائل الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وقانون الأمن الوطني، وإصلاح الاستخبارات، وهي موضوعات غطاها في كتابه الدراسي الخاص بالمعهد عام 2006: The West at War: US and European Counterterrorism Efforts, Post-September 11.

وقد انضم السيد جاكوبسون للمعهد قادماً من وزارة الخزانة الأمريكية، حيث عمل بصفة كبير مستشاري مكتب مكافحة الإرهاب والاستخبارات المالية من حزيران/ يونيو 2005 إلى آذار/ مارس 2007. وبتلك الصفة، اضطلع بسلسلة واسعة من المسؤوليات، بما في ذلك المشاركة في التخطيط الاستراتيجي للمكتب، وتحديد الأولويات، ورسم الميزانيات. وكان مرتبطاً أيضاً بلجان الرقابة في الكونجرس الأمريكي، ومكتب مكافحة الإرهاب والاستخبارات المالية، ومكتب مدير الاستخبارات القومية، والمركز القومي لمكافحة الإرهاب. وقد عمل في السابق مستشاراً لصالح لجنة 11 سبتمبر.

ماثيو ليفيت

يعمل ماثيو ليفيت بصفة زميل أول في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، كما يتولى إدارة برنامج ستاين التابع للمعهد والمعني بشؤون مكافحة الإرهاب والاستخبارات. وهو أستاذ غير متفرغ لمادة العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية في كلية بول هـ. نيتسه للدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكنز.

عمل نائباً للأمين المساعد لشؤون الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة الأمريكية خلال الفترة 2005-2007. ومن موقعه ذاك، عمل بصفتَي كبير مسؤولي فرع الإرهاب والاستخبارات المالية في الوزارة ونائب رئيس مكتب الاستخبارات والتحليل في وزارة الخزانة، وهو واحد من 16 وكالة استخبارات يتم التنسيق بينها بإمرة مكتب مدير الاستخبارات القومية. وفي أثناء خدمته في وزارة الخزانة، لعب دوراً محورياً في الجهود الهادفة إلى حماية النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية من سوء الاستغلال، ومنع الإرهابيين، والجهات الناشرة للأسلحة، وغيرها من القوى المارقة، من القدرة على تمويل التهديدات التي تواجه أمن الولايات المتحدة الأمريكية القومي. وهو مؤلف عديد من الكتب، منها:

Hamas: Politics, Charity and Terrorism in the Service of Jihad (New Haven, CT: Yale University Press, 2006); *Negotiating Under Fire: Preserving Peace Talks in the Face of Terror Attacks* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2008).



صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي

بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:

نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:

هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـــون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

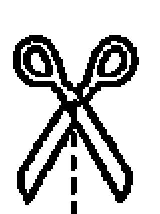
شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت



قسيمة اشتراك في سلسلة
«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-237-9

